

مقترح بشأن انشاء هيئة تجمع الإدارات الانتخابية في دول المغرب العربي

يُعد التواصل فيما بين الإدارات الانتخابية في مجال تبادل الخبرات، ونقل الممارسات المثلى في تنفيذ العمليات الانتخابية، من أهم سُبل النجاح في تنفيذ المسؤوليات المكلفة بها، فالعملية الانتخابية هي عملية فنية بامتياز تقوم أساساً على التجارب والممارسات العملية في بيئات اجتماعية وسياسية متنوعة ومتنافسة، فالوصول إلى (مرحلة النتائج؛ وهي خلاصة العمل المطلوب إنجازها من الإدارة الانتخابية)، تسبقها عدة مراحل ذات طبيعة فنية محضة تستوجب التدقيق في ككل تفاصيلها ومكوناتها، والحرص على مشاركة ككل من لهم مصلحة في هذه العملية.

ولعل البيئة الانتخابية التي تُنفذ فيها العملية الانتخابية من أهم العناصر التي يجب الاهتمام بها والتركيز عليها، فالخطط التي تُوضع من قبل الإدارة الانتخابية يجب أن تراعي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمستهدفين بها، وفي الوقت نفسه يجب أن تأخذ في اعتبارها المعايير والمبادئ المتعارف عليها دولياً في تنفيذ العمليات الانتخابية، فمسألة الموازنة بين البيئة المحلية والمعايير الدولية مسألة حساسة تستوجب الاهتمام من قبل المشرعين والقائمين على الإدارات الانتخابية فيما يتعلق بمفهوم وطبيعة الممارسات الملائمة، وضبط المصطلحات التي تُعرف وتوضح الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الانتخابية.

كما أن لتشريع دور الرئيس في وضع أساسات العملية الانتخابية في ككل جوانبها وفي مختلف مراحلها، ابتداءً من تشكيل الإدارة الانتخابية وانتهاءً بالقانون المنظم للعملية الانتخابية أيّاً كان مستواها والفرص منها، فمسألة التشريع تُعد الأساس لنجاح أي عملية انتخابية، فقانون الانتخاب هو مزيج من النصوص القانونية والفنية منشأها التوافق السياسية، وطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، ومن ثم فإن صياغة تشريعات وقوانين انتخابية مثلى تُعد مسألة غاية في الأهمية.

وقد شهدت دول المغرب العربي خلال العقد الأخير الكثير من الإصلاحات الانتخابية الرامية إلى تعزيز ثقة المواطن في العملية الانتخابية وضمان مشاركة وتمثيل أوسع لمختلف المكونات السياسية، كما وضعت هذه الإصلاحات الإدارات الانتخابية والقائمين عليها في مركز اهتمام ككل المسؤولين والمخترطين في هذه العملية، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون على مستوى من الجاهزية والكفاءة بما يؤدي إلى نجاح الانتخابات في بلدانها.

وعند تناول تجارب دول المغرب العربي في هذا المجال نلاحظ أنها تجربة غنية من حيث التشريعات والقوانين وتحتوي على نظم انتخابية متنوعة، وإدارات انتخابية مختلفة، ولها تجارب متميزة في هذا المجال الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الوقوف عند هذا التنوع والغنى، بهدف نقل وتبادل الخبرات بين الإدارات الانتخابية لهذه الدول، فتبادل الخبرات والممارسات المثلى في بيئة تقترب من أن تكون شبه واحدة، من شأنه أن يعزز من فرص نجاح تلك الإدارات وتحسين مستوى أدائها أمام سلطات تلك الدول.

وتبادل الخبرات والممارسات المثلى في هذا المجال يتطلب شكل من أشكال التعاون والتكامل الذي يمكن أن يأخذ شكل (الرابطة) التي تجمع الإدارات الانتخابية لدول المغرب العربي تحت مسمى (الرابطة المغاربية للإدارات الانتخابية)، أو (رابطة الإدارات الانتخابية المغاربية)، فالتعريف المتداول لمصطلح (الرابطة)، هو عبارة عن مجموعة من الكيانات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي يجمعها هدف واحد تعمل على تحقيقه، وتعزيز فرص نجاحها من خلال تواصلها وترابطها.

ورابطة الإدارات الانتخابية لدول المغرب العربي تقع ضمن هذا المفهوم الذي يُعد شكل من أشكال التواصل والترابط لتحقيق غايات وأهداف تسمى إلى تحقيقها، فمن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- دعم وتوطيد علاقة مستدامة بين الإدارات الانتخابية لدول المغرب العربي في إطار تفعيل دور اتحاد المغرب العربي.
- رفع مستوى التنسيق بين الإدارات الأعضاء في مجال تبادل المعلومات والبيانات محل الاهتمام.
- العمل على تكامل الجهود المبذولة للرفع من مستوى الدعم الفني الموجه نحو تطوير العملية الانتخابية بما يتناسب وطبيعة كل دولة من الدول الأعضاء.
- تبادل الخبرات في مجال بناء القدرات المؤسسية وإعداد الكوادر والخبرات البشرية المؤهلة.
- التعاون في تنظيم أنشطة على مستوى إقليمي ودولي في مجال إدارة وتنفيذ العمليات الانتخابية.

وتعمل هذه الرابطة تحت مظلة (اتحاد المغرب العربي) الذي يتولى مسألة التنسيق والتواصل بين الدول الأعضاء لوضع أنشطتها موضع التنفيذ بما يتناسب ورؤية التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، وطبيعة هذه الرابطة لا تحتاج إلى تمويل كبير، غير أن العضوية قد لا تكون مفيدة، فيمكن لمنظمات ودول لها علاقات متميزة بدول المغرب العربي أن تأخذ شكل مختلف من عضوية الرابطة يحدده (الميثاق) الذي يتفق عليه أعضاء الرابطة.

